

والاجتماعية للمواطنين، وكذلك في ما يتعلق بمحاولة حل الازمات المستعصية، عن طريق القمع وعن طريق تشديد قبضة الاحتكارات. ولكن، على أن تكون هذه الاحتكارات «ممسوكة» بقوة من جانب السلطة، أي من جانب القيادة السياسية والعسكرية، وبما يؤدي إلى بناء «مجتمع متماسك» تغطي فيه الحروب الخارجية ضد الأعداء، النقمة الداخلية ضد المسيطرين؛ وتشحن الأجواء يوماً فيوماً وساعة فساعة، بروح الحقد العنصري، لايجاد أو اطلالة أمد التماسك الطائفي والقبلي، ويرفع مستوى الممارسة السياسية والفكرية إلى درجة تؤهل القيادة لفرض رقابة على أنفاس المواطنين ساعة فساعة. وكل ذلك تحت ستار الحل المثالي للازمات وانقاذ البلد من الغزوات الخارجية القائمة أو المرتقبة. وهذا النهج تحاول الكنائس أن تسلكه، وخصوصاً منذ أن حسمت الامور لصالحها في الصراعات الطويلة مع «الوطنيين الأحرار»، وبعد أن تبين للقيادة الكنائسية أن القمع الدموي هو السبيل الأساسي إلى إسكات المسيحيين الناقمين. وفي هذا كله فإن أداة التوحيد، أو أداة «اعادة توحيد» الجبهة الداخلية للميليشيات، هي الخطر الفلسطيني والمتواطئون مع «الاجتياح الفلسطيني» الذي يؤدي إلى خلل في «التوازن اللبناني» ويضرب السيادة اللبنانية ووحدة لبنان!

والمواجهة الشاملة مع المشروع الفاشي، ومع العدوان الاسرائيلي، الذي يأخذ آفاقاً جديدة، لها متطلبات كثيرة؛ وهي تمتد من التعبئة الشاملة للطاقات والامكانيات البشرية والعسكرية والمادية، وتتمز في ادراك كيفية التوجه إلى الجماهير وكيفية بناء علاقة صحيحة معها سواء في الجنوب أم في سائر أنحاء المناطق الوطنية، وتتم أيضاً في بناء العلاقة بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية على أسس صلبة ووفقاً للفهم الصحيح لموجبات التحالف الكفاحي في الجبهة العربية المشتعلة بوجه العدو، وصولاً إلى العمل العسكري والسياسي والشعبي على «الجبهات الداخلية» في مواجهة القوى الفاشية والمتواطئين معها، وكذلك بالنسبة إلى ضرورة فرض معالجة جذرية من جانب السلطة الشرعية للقضايا الكبرى المطروحة، كقضية المطاردة الانعزالية لمواقع السلطة، حتى في المنطقة المحاذية للقصر الجمهوري، وكمسألة اعادة بناء الجيش على أسس وطنية صحيحة. هذا، بالطبع، بالإضافة إلى التصدي للاجراءات التقسيمية القائمة على أرض الواقع والتي شملت في المدة الأخيرة معظم جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والشخصية للمواطنين، في نشاطهم ولقاءاتهم وتنقلهم وإيجاد بيوتهم والضرائب والرسوم التي يدفعونها، الخ. فهذه المجالات كلها أصبح المسؤول عنها هو «القوات اللبنانية»، وأجهزتها، بمشاركة جزئية من كميل شمعون الذي عاد وقبل القيام بدور سياسي معين في إطار «جبهة» لا قرار فيها إلا قرار الكنائس، ولا أفق لعملها إلا أفق المشروع الاسرائيلي - الانعزالي في لبنان.

والمجال يضيق، في هذا البحث المقتضب، عن تناول مسألة المواجهة الوطنية ودور مختلف القوى في الوصول إلى برنامج متكامل لهذه المواجهة. وحسبنا الاشارة في هذا الصدد إلى أن برنامج التصدي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار جذرية المشروع المعادي وبشكل خاص، الامور الآتية: